الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2007/3
17 April 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة السادسة والعشرون
بون، ٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

تقرير عن حلقة العمل الثانية بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

مذكرة من إعداد الأمانة*

ملخص

نظمت الأمانة حلقة عمل ثانية بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، بناء على طلب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الخامسة والعشرين. وعقدت حلقة العمل في كيرنس، أستراليا، في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وركزت المناقشات التي دارت في حلقة العمل هذه على نهج السياسات والحوافز الإيجابية الحالية والمحتملة، والمتطلبات التقنية والمنهجية ذات الصلة بتنفيذها؛ وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها؛ وتحسين فهم خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. واستمع المشاركون إلى التقارير التقنية والاقتراحات المحدثة بشأن نهج السياسات والحوافز الإيجابية المحتملة. وتبادلوا الآراء وناقشوا بالتفصيل قضايا تتعلق بالمتطلبات التقنية والمنهجية، وإنشاء خطوط الأساس، والدوام، والتسرب، والتعاريف، والانبعاثات الناتجة عن تدهور حالة الغابات. كما ناقشوا عدة خيارات تمويل لدعم الحوافز الإيجابية، بما في ذلك الآليات القائمة على السوق والموارد المالية غير القائمة على السوق. وتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن مجالات عديدة كالحاجة إلى بناء القدرات والأنشطة النموذجية وحددوا أيضا عدة قضايا تتطلب زيادة النظر فيها. واقترحت الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها للمضي قدماً بعمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية ومؤتمر الأطراف بشأن هذه القضية.

وقد تود الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير وتقديم توجيهات بشأن الإجراءات القادمة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب موعد عقد حلقة العمل.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١-٦	٣
ألف - الولاية.....	١-٤	٣
باء - نطاق المذكرة	٥	٤
جيم - الإجـــراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.....	٦	٤
ثانياً - المداولات.....	٧-١٣	٤
ثالثاً - تحســـين فهم مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية	١٤-٢٤	٦
رابعاً - نهـــج السياسات والحوافز الإيجابية الحالية والمحتملة، والمتطلبات التقنية والمنهجية ذات الصلة بتنفيذها وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها	٢٥-٨٦	٨
ألف - موجز العروض.....	٢٥-٣٤	٨
باء - النتائج الرئيسية للمناقشات	٣٥-٨٦	١٠
خامساً - الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها للمضي قدماً بالعملية.....	٨٧-٨٨	٢٢
ألف - المسائل ذات الصلة.....	٨٧	٢٢
باء - العمليـــة الممكنة للنظر في المسائل قبل الدورة السابعة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية	٨٨	٢٢

أولاً- مقدمة

ألف - الولاية

١- طلبت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها الخامسة والعشرين[١]، إلى الأمانة أن تقوم، رهناً بتوفر تمويل تكميلي، بعقد حلقة عمل ثانية بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية قبل دورتها السادسة والعشرين، وأن تعد تقريراً بشأن حلقة العمل هذه كي تنظر فيه الهيئة الفرعية في تلك الدورة.

٢- وقررت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها الخامسة والعشرين، أن تواصل مناقشة مجموعة المواضيع التي جرى النظر فيها في حلقة العمل الأولى[٢]، بما في ذلك المساهمات المشار إليها في الفقرة ٣ أدناه، وأن تركز مناقشاتها في حلقة العمل الثانية على ما يلي:

(أ) نُهُج السياسات والحوافز الإيجابية الحالية والمحتملة، والمتطلبات التقنية والمنهجية ذات الصلة بتنفيذها؛ وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها؛

(ب) تحسين فهم خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية.

٣- ومن أجل تيسير المناقشات في حلقة العمل، دعت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها الخامسة والعشرين، الأطراف والمراقبين المعتمدين إلى موافاة الأمانة، بحلول ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بآرائهم بشأن المواضيع المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه. وترد مساهمات الأطراف في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.2 وAdd.1، ومساهمات المنظمات الحكومية الدولية في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.3[٣].

٤- وقامت الهيئة الفرعية، في دورتها الخامسة والعشرين، بدعوة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)، التي في وضع يمكِّنها من ذلك، إلى أن تقدم إلى الأمانة، على أساس طوعي، وبحلول ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أي معلومات محدثة وبيانات إضافية لتلك المقدَّمة في آخر بلاغاتها الوطنية وتجميعها في ورقة المعلومات الأساسية المعدة لحلقة العمل الأولى[٤]، بشأن الانبعاثات والاتجاهات في مجالات إزالة الغابات، والاحتياجات من البيانات، والسياسات والبرامج المطبقة أو الجاري النظر فيها للتصدي

---

(١) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرات ٨٦-٩٢.

(٢) عقدت حلقة العمل الأولى بشأن هذه المسألة في روما، إيطاليا، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويرد التقرير عن حلقة العمل هذه في الوثيقة FCCC/SBSTA/2006/10.

(٣) المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المعتمدة متاحة في الموقع التالي: <http://unfccc.int/parties_and_observers/ngo/items/3689.php>.

(٤) ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت لحلقة العمل الأولى متاحة في الموقع التالي: <http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3757.php>.

لمشـــكلة إزالة الغابات وأسبابها الجذرية. واستجابة لطلب الهيئة الفرعية، أتاحت الأمانة المعلومات التي حصلت عليها وقدمت عرضاً مختصراً في حلقة العمل[٥].

باء – نطاق المذكرة

٥- تصـــف هذه الوثيقة مداولات حلقة العمل التي عقدت استجابة للولاية الوارد ذكرها، وتتضمن ملخصاً للمناقشـــات التي دارت فيها، بما في ذلك النتائج الرئيسية، بشأن المواضيع المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه. ولدى إعداد ملخصات البيانات والنتائج الرئيسية التي خلصت إليها المناقشات، بذلت الأمانة قصارى جهدها لاستعمال المصطلحات المحددة التي تناولها المتحدثون والمشاركون[٦]. وتغطي المذكرة أيضاً المسائل المتعلقة بالخطوات التالية التي يمكن اتخاذها للمضي قدما بالعملية، والتي أثيرت أثناء المناقشات التي دارت في حلقة العمل، فضلاً عن اقتراح قدمه رئيس الهيئة الفرعية بشأن إمكانية القيام بعملية للنظر في هذه القضية قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٦- إن الهيـــئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مدعوة إلى النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإلى تقديم توجيهات إضافية بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى لاستكمال الولاية التي أسندها إليها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة[٧].

ثانياً – المداولات

٧- عقـــدت حلقـــة العمـــل في كيرنس، أستراليا، في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ واشتركت في استضافتها حكومتا أستراليا ونيوزيلندا ودعمتها مالياً حكومات أستراليا ونيوزيلندا والنرويج.

٨- وحضر حلقة العمل مائة وستة وثلاثون ممثلاً عن ٥٩ طرفاً و١٨ منظمة. وشارك فيها تسعة وأربعون ممثلاً عن ٢٠ طرفاً مدرجاً في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول) و٦٥ ممثلاً عن ٣٩ طرفاً غير مدرج في المرفق الأول.

٩- وطلبت الهيئة الفرعية، في دورتها الخامسة والعشرين، إلى الأمانة أن تتأكد من أن المراقين المعتمدين المعنيين والخبراء مدعوون إلى الحلقة[٨]. واستجابة لهذا الطلب، دعي ممثلون عن عشر منظمات حكومية دولية وعن ثماني

---

(٥) المساهمات المقدمة من الأطراف والعروض متاحة في الموقع التالي:
<http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3896.php>.

(٦) على أنه لم يتسن القيام بذلك باستمرار لأنه كان يلزم تلخيص المناقشات التي دارت في حلقة العمل والتي كانت على الأرجح مناقشات معقدة.

(٧) FCCC/CP/2005/5، الفقرة ٨٣.

(٨) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٨٧.

منظمات غير حكومية وحضروا حلقة العمل بصفة مراقب. وكان من بين المنظمات الحكومية الدولية الممثلة أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والبنك الدولي، ومركز البحوث الحرجية الدولية، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، وأمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم أربعة خبراء خبرة تقنية.

١٠- وعند افتتاح حلقة العمل، رحب السيد ست فور مايل، وهو صاحب أرض من السكان الأصليين، والسيد كيفين بيرن، عمدة مدينة كيرنس، بالمشاركين في أستراليا وفي مدينة كيرنس. ورحب السيد هاورد بامسي، نائب وزير البيئة والموارد المائية بالمشاركين نيابة عن حكومة أستراليا. وقام الأونرابل وليم دوما، وزير البيئة وحفظ الطبيعة في بابوا غينيا الجديدة، بإلقاء بيان نيابة عن فخامة السير مايكل سومار،رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة. وألقى رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، السيد كيشان كومارسينغ، الذي رأس حلقة العمل، كلمة أمام المشاركين وشكر حكومة أستراليا على استضافة حلقة العمل وأعرب عن تقديره لجميع الحكومات التي قدمت دعماً مالياً لعقدها. وأدلى ممثل عن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ببيان نيابة عن أمينها التنفيذي، السيد إيفو دي بوير.

١١- وعرضت أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ولاية حلقة العمل وهدفها ونطاقها والوثائق التي أعدت. ووفقاً للولاية التي أسندها إليها الهيئة الفرعية، قدمت أمانة الاتفاقية الإطارية استعراضاً عاماً للبيانات والمعلومات المحدثة بشأن الانبعاثات والاتجاهات في مجالات إزالة الغابات، والاحتياجات من البيانات، والسياسات والبرامج للتصدي لمشكلة إزالة الغابات، التي وردت في المساهمات الطوعية التي قدمتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

١٢- وخلال اليومين الأولين من حلقة العمل، ركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين هما:

(أ) تحسين فهم مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية؛

(ب) نهج السياسات والحوافز الإيجابية الحالية والمحتملة، والمتطلبات التقنية والمنهجية ذات الصلة بتنفيذها؛ وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها.

١٣- وافتتح كل موضوع بتقديم مجموعة من العروض[٩] التي تلتها مناقشات عامة. وخلال اليوم الثالث من حلقة العمل، أتيحت للمشاركين فرصة لإجراء تبادل صريح للآراء مع ممثلي جميع المنظمات الحكومية الدولية الحاضرين في حلقة العمل وتوجيه أسئلة بشأن أنشطة هذه المنظمات فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. واختتمت حلقة العمل بعقد جلسة لتقارع الأفكار بشأن الخطوات المقبلة. وبعد اختتام

---

(٩) جميع البيانات التي قدمت متاحة في الموقع التالي:
<http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3896.php>.

حلقـــة العمل، قدم الرئيس إلى المشاركين ملخصاً أولياً للمناقشات التي دارت في حلقة العمل (الفقرة ١٢(ب) أعلاه). وترد ملخصات العروض والمناقشات في الفصول الثالث والرابع والخامس من هذه المذكرة.

ثالثاً - تحســين فهــم مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

١٤- قــدم عشرة مشاركين وخبراء معلومات للمساعدة على تحسين فهم مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية.

١٥- وقــدم ممــثل عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منهجيات وتوجيهات لتقدير التغييرات التي طــرأت عــلى مخزونات الكربون وانبعاثات غازات الدفيئة، وقد وردت هذه المنهجيات والتوجيهات في *المبادئ التوجيهية المنقحة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وإرشادات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الممارسة الجيدة فيما يتعلق باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة* (المشار إليها فيما بعد باسم إرشادات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الممارســة الجيدة فيما يتعلق باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة) و *المبادئ التوجيهية للفريق الحكومــي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة* (المشار إليها فيما بعد باســم المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦). وتم شرح الفئات ذات الصلة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة ومجمعات الكربون وغازات الدفيئة التي جرى النظر فيها في كل فئة من هذه الفئات إلى جانب المنهجيات المرتبطة بها.

١٦- وقــدم ممــثل عــن وزارة البيئة والموارد المائية في أستراليا بياناً عن نظام المحاسبة الوطنية للكربون في أستراليا وتنفيذه وفوائده. والهدف من نظام المحاسبة الوطنية للكربون هو تأمين المحاسبة الكاملة (من حيث ما يتعلق بالأراضي، ومجمعات الكربون، والغازات والأنشطة) والتنبؤ بالمصادر والمصارف البشرية المنشأ الناتجة عن النظم البرية على مستوى إدارة المواقــع الطبيعــية والمستوى القطري ومستوى المشاريع. وهو يتألف من نظام متكامل (نموذج) يتيح رصد الحيز الوطــني رصــداً صريحاً ("من الجدار إلى الجدار") على أساس الاستشعار عن بعد المتسلسل زمنياً. ولما كانت مساحة الأراضي شاسعة، فإن الاستشعار عن بعد يمثل حلاً فعالاً من حيث التكاليف في أستراليا.

١٧- وقدمت ممثلة عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بياناً عن تجارب الفاو في عمليات تقدير الموارد الحرجية مــنذ عام ١٩٤٦. فأتاحت معلومات عن عملية تقييم الموارد الحرجية التي انتهت في الآونة الأخيرة عام ٢٠٠٥، وعــن عملية تقدير الموارد الحرجية المقرر الاضطلاع بها عام ٢٠١٠. وبينت أيضاً بوضوح الطرق التي يمكن بها لعملــية تقديــر الموارد الحرجية التي جرت عام ٢٠٠٥ والأنشطة التي صدر بها تكليف للاضطلاع بعملية تقدير الموارد الحرجية في عام ٢٠١٠ دعم العمل الذي يتم إنجازه بموجب الاتفاقية الإطارية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. وأحيط المشاركون علماً أيضاً بالعمل الذي تنفذه الفاو في الوقت الحاضر بشأن تدهور حالة الغابات، في سياق الجهود المبذولة لتنفيذ عملية تقدير الموارد الحرجية في عام ٢٠١٠.

١٨- وقدم خبير من مركز يونيداد فيلاهرموزا في المكسيك دراسة حالة عن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في مدينة شياباس بالمكسيك. وعينت الدراسة مناطق حرجية كانت عرضة لإزالة الغابات بسبب عوامل الوصول إليها أو بسبب الضغوط الاجتماعية - الاقتصادية. وأشار بوضوح إلى أنه ينبغي تحديد المناطق ذات الأولوية لحفظ الغابات على أساس عدة عوامل منها الخطر وكمية الكربون التي ستفقد والأهمية الاجتماعية.

١٩- وقدم ممثل عن الوكالة الألمانية للتعاون التقني بعض الدروس المستخلصة من المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتجنب إزالة الغابات على مستوى المشاريع والبرامج والمستوى الإقليمي/فوق الوطني. واستندت هذه الدروس إلى التجارب المستمدة من مشروع نويل كمف للعمل المناخي في بوليفيا، وبرنامج مناطق الأمازون المحمية في البرازيل، وإدارة حالة الغابات في وسط أفريقيا من جانب لجنة الغابات في وسط أفريقيا.

٢٠- وقدم ممثل عن شركة The Carbon Pool Pty Ltd، وهي شركة في كويتزلاند بأستراليا، تعمل مع أصحاب الأراضي لحماية الأراضي من الزوال، حالة لتحديد مقياس عالمي لمشاريع تجنب إزالة الغابات. وتسعى المشاريع إلى مراعاة تعاريف الغابات الواردة في بروتوكول كيوتو، والتصدي لعامل الإضافة، والتسرب والدوام، وتطبيق أساليب دقيقة وشفافة لحساب الكربون.

٢١- وقدم ممثل غابون، نيابة عن بلدان حوض الكونغو، استعراضاً عاماً عن حالة غابات حوض الكونغو، على أساس تقرير عام ٢٠٠٦ عن غابات المنطقة، قامت بتبويبه شراكة غابات حوض الكونغو. ويقدم التقرير معلومات عن أنواع الغابات واستخدام الأراضي في المنطقة، والآثار التي يخلفها الإنسان عليها، والاستغلال الصناعي للموارد الحرجية، والضغوط على استخدام الموارد الحرجية والجهود المبذولة لحفظها. وحدد التقرير عدة مجالات لها الأولوية في الأجلين القصير والطويل، مثل وقف الصيد، ومنع استغلال الموارد بشكل غير قانوني وغير مستدام، والتخطيط والتقسيم إلى مناطق، والتنسيق وتشريع الإنفاذ، وبناء القدرات، والبحث والتطوير، وتأمين التمويل المستدام. وألقى العرض أيضاً الضوء على ضرورة تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢٢- وعرض خبير من جامعة النرويج لعلوم الحياة التجارب العملية لسياسات وحوافز الحد من إزالة الغابات في البلدان النامية. وقدم الخطوط العريضة للإطار الانتقالي للغابات باعتباره أساساً لفهم مراحل إزالة الغابات وخيار السياسات بإعطاء أربعة أمثلة على آثار السياسات على إزالة الغابات. وأبرز الصعوبات المرتبطة بتحديد ما للسياسات والحوافز من أثر عام أو نوعي على إزالة الغابات لشدة اتسامها بطابع قطري.

٢٣- وعرض خبير من المركز العالمي للحراجة الزراعية بعض التجارب المستمدة من سياسات وحوافز الحد من إزالة الغابات في أفريقيا. ولخص عدة سياسات للاقتصاد الكلي من أجل تنمية الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء وفوائدها ومساوئها. وألقى الضوء أيضاً على ما لهذه السياسات من آثار على إزالة الغابات بالتشديد على السياسات التي نفذت لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في مجال الحراجة.

٢٤- وتناول ممثل عن البنك الدولي جوانب التمويل وتحديات تقديم المدفوعات لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقدر البنك الدولي أن تخفيض معدلات إزالة الغابات بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة يتطلب تمويلاً يتراوح بين مليارين و٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وألقي الضوء

عـــلى تحديـــات عديدة لإنشاء نظام لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها من وجهة نظر البائع والمشـــتري. كما شرح الممثل اقتراح البنك الدولي بشأن إنشاء مرفق شراكة لكربون الغابات يشمل أنشطة بناء القدرات وأنشطة نموذجية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.

رابعاً - نهـــج السياســـات والحوافـــز الإيجابية الحالية والمحتملة، والمتطلبات التقنية والمنهجية ذات الصلة بتنفيذها وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها

ألف - موجز العروض

٢٥- قدم تسعة مشاركين، نيابة عن بلدانهم أو مجموعات البلدان، آراء و/أو اقتراحات بشأن نهج السياسات والحوافز الإيجابية الحالية والمحتملة، بما في ذلك معلومات عن المتطلبات التقنية والمنهجية الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ النهج وتقييم النتائج ومدى موثوقيتها. ويرد أدناه موجز هذه العروض. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في العروض الفعلية (المتاحة في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الشبكة) وفي المساهمات المقدمة من الأطراف والواردة في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.2 و Add.1.

٢٦- وأوجز ممثل فانواتو تجارب خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها هناك[١٠]. وتقوم فانواتا حالـــياً بتنفيذ مشروع عن أرصدة كربون فانواتو. ومن أهداف المشروع تحليل فعالية ثلاثة حوافز إيجابية مختلفة لخفـــض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، ألا وهي "نهج تخزين الكربون" و"نهج خط الأساس لتحديد أرصدة القطاعات" و"نهج المقايضة المباشرة". وترى فانواتو بشكل عام أن أية آلية للحوافز يجب أن تكون شاملة، وقابلة للتكـــيف مـــع البلدان الصغيرة والكبيرة على السواء، وأن تشجع التعاون فيما بين البلدان، وأن تشمل تدهور الغابات، وأن تتيح مشاركة البلدان ذات معدلات إزالة الغابات المنخفضة تاريخياً.

٢٧- واقترح ممثل توفالو نهجاً جديداً للسياسات اسمه مخطط حوافز الإبقاء على الغابات[١١] وضع على أساس مشاريع نفذها المجتمعات المحلية. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية في إطار المخطط: إنشاء حساب استئماني للإبقاء على غابـــات المجـــتمعات المحلـــية للاحتفاظ بأرصدة للمشاريع؛ إصدار شهادات الإبقاء على الغابات نتيجة انخفاض الانـــبعاثات الناتجة عن المشاريع؛ وإنشاء صندوق دولي للإبقاء على الغابات في إطار الاتفاقية الإطارية لاسترداد شهادات الإبقاء على الغابات. وألقي الضوء أيضاً على فوائد ومساوئ شهادات الإبقاء على الغابات.

٢٨- وقـــدم ممثل الهند اقتراحاً جديداً بشأن مفهوم الحفظ المكافئ[١٢] باعتباره نهجاً لسياسات الحد من إزالة الغابات. ويستند هذا الاقتراح إلى تعويض البلدان عن الحفاظ على غاباتها وزيادة مساحتها، ومن ثم عن مخزوناتها

---

(١٠) انظر أيضاً الورقة رقم ١٩ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2.

(١١) انظر أيضاً الورقة رقم ٣ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2/Add.1.

(١٢) انظر أيضاً الورقة رقم ١١ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/MISC.2.

مـــن الكربون نتيجة سياسات وتدابير فعالة لحفظ الغابات. ويلزم دعم هذا النهج بنظام رصد يمكن التحقق منه. ولوضـــع هذا النهج موضع التنفيذ، لا بد من إنشاء آلية مالية جديدة وربطها بزيادة مخزون الكربون الذي يمكن التحقق منه وفصلها عن آلية التنمية النظيفة.

٢٩- وقـــدم ممـــثل جمهوريـــة أفريقيا الوسطى، نيابة عن مجموعة بلدان حوض الكونغو[١٣]، معلومات محدثة ومفصـــلة عن الاقتراح[١٤] الذي قدمته في حلقة العمل الأولى التي عقدت في روما عام ٢٠٠٦. وأيدت المجموعة إنشـــاء آلـــية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها لإتاحة حوافز إيجابية لدعم نهج السياسات الطوعـــية في سبيل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. واقترحت إنشاء صندوق للحفاظ على الاستقرار لدعم البلدان النامية التي تنخفض فيها معدلات إزالة الغابات والتي تريد الحفاظ على الغابات الموجودة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت مجموعة البلدان هذه استخدام صندوق تمكيني لتنمية القدرات الوطنية للمشاركة في آلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها و/أو لتثبيت مخزونات غاباتها وتنفيذ أنشطة نموذجية.

٣٠- وقدم ممثل ألمانيا، نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، استعراضاً عاماً لوجهات نظر الاتحاد الأوروبي[١٥] بشـــأن خفـــض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. واقترح الاتحاد الأوروبي وضع مخطط تحضيري للفـــترة الممتدة حتى عام ٢٠١٢ لاستكشاف النهج التي تجمع بين الإجراءات الوطنية والدعم الدولي. ويمكن أن يشمل هذا المخطط أيضاً أنشطة تحسن قدرات الرصد والإبلاغ وتحدد خطوط الأساس أو السيناريوهات المرجعية. وبعد عام ٢٠١٢، ستعتمد السياسات والإجراءات الملموسة التي سيتم وضعها لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على المفاوضات التي ستتناول نظام تغير المناخ بأكمله بعد عام ٢٠١٢. وألقي الضوء على ضرورة تآزر اتفاق يبرم بموجب هذه العملية مع عمليات دولية ووطنية أخرى.

٣١- وقـــدم ممـــثل الولايات المتحدة الأمريكية عرضاً أوجز فيه عدة مشاريع جاري تنفيذها للحد من إزالة الغابات بمساعدة إنمائية ثنائية. وعرضت أنشطة ونتائج مشروعين ثنائيين هما إدارة المناطق المحمية في محمية الغلاف الحـــيوي في مايا بغواتيمالا، ومراقبة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية في إندونيسيا. وألقي الضوء على الأدوات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات من البيانات لوضع قوائم جرد غازات الدفيئة، بما في ذلك قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وحساب فوائد الكربون لمنع إزالة الغابات.

٣٢- وقدمـــت ممـــثلة البرازيل معلومات مفصلة ومحدثة عن الاقتراح البرازيلي[١٦] لتوفير حوافز إيجابية لخفض الانـــبعاثات الـــناتجة عن إزالة الغابات، الذي طرح للمرة الأولى في حلقة العمل الأولى التي عقدت في روما عام

---

(١٣) من بلدان حوض الكونغو التي دعمت هذا الاقتراح جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو.

(١٤) انظر أيضاً الورقة رقم ٩ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2؛ وفي FCCC/SBSTA/2006/10، الفقرة ٣٦.

(١٥) انظر أيضاً الورقة رقم ١٠ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2.

(١٦) انظر أيضاً الورقة رقم ٤ الواردة في FCCC/SBSTA/Misc.2؛ وفي FCCC/SBSTA/2006/10، الفقرة ٤٨.

٢٠٠٦. وكـــررت بعـــض المبادئ السابقة وربطت الاقتراح بمبادئ إضافية من بينها المتانة والكمال والشمول والشـــفافية وقابلية التحقق. وأشارت إلى أن أي نظام للحوافز الإيجابية يجب أن يتيح مشاركة البلدان التي على اســـتعداد لـــبدء تنفيذه بسرعة والبلدان التي يجب تعزيز قدراتها ونقل التكنولوجيا إليها. كما قدمت عملية تنفذ بالتدريج وردت في الاقتراح البرازيلي لحساب كمية الحوافز المالية الإيجابية سنوياً.

٣٣- وعـــرض ممثل كوستا ريكا آراء واقتراحات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية[١٧]. وكرر أن أية آلية لخفض الانـــبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات يجب أن توضع على أساس سلة حوافز وأن أية آلية مالية لدعمها يجب أن تشمل أدوات غير قائمة على السوق وأدوات قائمة على السوق. ودعت هذه البلدان إلى "توفير إئتمانات لاتخاذ إجـــراءات مبكرة" واقترحت أن أي خفض للانبعاثات تحققه البلدان النامية المشاركة يجب أن يقيد لها بعد عام ٢٠١٢. واقترحت إنشاء صندوق للكربون لتجنب إزالة الغابات لتغطية أنشطة محددة تخفض مباشرة الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتحافظ على غطاء الغابات في البلدان التي تنخفض فيها معدلات إزالة الغابات. كما أنها دعمت إنشاء صندوق تمكيني يتيح اعتمادات لبناء القدرات وتنفيذ أنشطة نموذجية.

٣٤- وعـــرض ممـــثل بـــابوا غينيا الجديدة، نيابة عن مجموعة البلدان التي تنتمي إلى ائتلاف أمم الغابات المطيرة، آراء واقـــتراحات المجموعة[١٨] لأغراض التمويل ووضع منهجيات، التي قدمت للمرة الأولى في حلقة العمل الأولى التي عقدت في رومـــا عـــام ٢٠٠٦. وأعاد تأكيد أهمية النظر في سلة أدوات تشمل الموارد المالية المستدامة (التي ستحتاج إلى أدوات ســـوقية)؛ وتوسيع نطاق الجهود القائمة ببناء القدرات وتنفيذ مشاريع نموذجية وطنية؛ وإتاحة إئتمانات لاتخاذ إجراءات مبكرة. كما اقترحت المجموعة إنشاء آلية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وصندوقين هما الصندوق التمكـــيني والصـــندوق التثبـــيتي. وفي إطار آلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، اقترح أن تكون الأرصدة الناجمة عن خفض الانبعاثات قابلة للاستبدال بالكامل وضرورة قياسها على أساس تصور مرجعي وطني.

باء - النتائج الرئيسية للمناقشات

٣٥- يتناول هذا الفـــرع بمزيد من التفصيل الملخص الأولي للرئيس، المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، ويتمشى معـــه. ولا يتكرر فيه ذكر المسائل التي ناقشها المشاركون في حلقة العمل الأولى واتفقوا عليها من حيث المبدأ. وينطـــبق هذا الأمر تحديداً على الفقرات ٢٤ إلى ٢٧، و٣٠، و٥٠، و٥٢، و٥٧، و٥٩، و٦٥ و٦٧ من تقرير حلقة العمل الأولى (FCCC/SBSTA/2006/10).

٣٦- وتـــتعلق النتائج الرئيسية المدرجة في هذا الفرع من المذكرة بجميع نهج السياسات والحوافز الإيجابية التي عرضها المشاركون. ويشار إلى ذلك بوضوح في الحالات التي تكون فيها المسائل خاصة ببعض نهج السياسات أو الحوافز الإيجابية.

---

(١٧) انظـــر أيضاً الورقة رقم ٧ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2. ودعمت هذه الورقة إكوادور، باراغواي، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، غواتيمالا، كوستا ريكا، المكسيك وهندوراس.

(١٨) انظر أيضاً الورقة رقم ٣ الواردة في FCCC/SBSTA/2007/Misc.2. ودعمت هذه الورقة بابوا غينيا الجديدة، بنما، بوليفيا، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، ساموا، غانا، غواتيمالا، فانواتو، فيجي، كوستاريكا، كينيا، مدغشقر، نيكاراغوا، هندوراس.

١- المجالات الرئيسية التي حظيت بالاتفاق العام

٣٧- اتفق المشاركون على أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات مجدية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، مع ضمان نزاهة الترتيبات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وسيساهم هذا الإجراء، الذي ينبغي أن يتوافق مع الإدارة المستدامة للغابات، في خفض انبعاثات غازات الدفيئة من مصدر رئيسي، وسيعزز عدة منافع إضافية مهمة (تخفيف وطأة الفقر، وحفظ التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك)، وسيكمِّل أهداف عمليات أخرى متعددة الأطراف ويعزز أوجه التآزر معها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في أسباب إزالة الغابات، لا سيما وأن هذه الظاهرة قد تتأثر بسياسات وتدابير وطنية.

٣٨- ومن اللازم بناء القدرات وتعزيز المؤسسات المناسبة (مثلاً لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة الخاصة بقطاع الغابات) لتكون البلدان النامية في وضع يتيح لها المشاركة في أي ترتيب دولي متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. ويجب على الأطراف أن تستفيد من الخبرات المكتسبة حتى الآن، بما في ذلك من خلال المشاريع التجريبية والنموذجية، وأي عمل ذي صلة يندرج في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتعاون الثنائي، والأنشطة التي تقوم بها منظمات دولية أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٩- ولا بد من اتخاذ إجراءات مبكرة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات - بما في ذلك أنشطة تتيح الإمكانيات، مثل بناء القدرات، وتنفيذ إجراءات على أرض الواقع مثل المشاريع النموذجية - وستلزم موارد إضافية لتحقيق هذا الغرض. وبإمكان الحكومات أن تعمل من خلال المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي) من أجل تنفيذ الأنشطة المتصلة بالإجراءات المبكرة بغية تيسير عملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في أقرب وقت ممكن. وأُشير إلى أن مؤتمر الأطراف قد يود أن يتخذ في دورته الثالثة عشرة مقرراً بشأن مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن الشروع فيها على الفور.

٤٠- وساد بين المشاركين تفاهم على ألا يكون ثمة أي مجال للوصول إلى سوق أرصدة الكربون المنصوص عليه في بروتوكول كيوتو لتنفيذ أنشطة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات خلال فترة الالتزام الأولى من البروتوكول. وينبغي أن يعتمد التمويل اللازم للشروع في تنفيذها مبكراً على صناديق التبرعات و/أو الصناديق القائمة لا على آليات السوق.

٤١- ويجب أن تراعي نهج السياسات والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات الظروف الوطنية للبلدان المختلفة ويمكن مزاوجتها مع أي تعاون دولي مستقبلي لتنفيذ إجراءات طويلة الأجل بشأن تغير المناخ. وثمة حاجة إلى تحديد مصدر تمويل إضافي يمكن التنبؤ به ويكون مستداماً لدعم إجراءات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. وفي هذا الصدد، ينبغي ضمان إشراك القطاع الخاص بنشاط، بما في ذلك بتوفير الحوافز أو وسائل أخرى.

٤٢- وتوجد منهجيات وأدوات لتقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. ويلزم إنشاء نظام متين للإبلاغ عن مستويات انخفاض الانبعاثات ورصدها والتحقق منها.

المبادئ

٤٣- تم التسليم بأن أي إجراء يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المتفق عليها اتفاقاً مشتركاً. ويمكن أن تشمل هذه المبادئ، كما تقترح الأطراف في تقاريرها[١٩] التي قدمتها حتى الآن، المتانة؛ والكمال من حيث الحيز والوقت ونوع الغابة؛ والفعالية والكفاءة والملاءمة. وينبغي أن يكون أي إجراء فعالاً من حيث التكلفة وأن يحقق منافع حقيقية للنظام المناخي ويعزز التنمية المستدامة ويحسِّن خدمات النظام الإيكولوجي للغابات باعتبارها مورداً رئيسياً.

٤٤- إن معالجة مسألة إزالة الغابات في إطار عملية تغير المناخ ينبغي أن تتسم بالبساطة وأن تكون منسجمة مع معالجة المسائل الأخرى المتصلة باستخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والحراجة. وينبغي أن يأخذ أي إجراء في الاعتبار المسؤوليات المشتركة والمتمايزة للأطراف ومبدأ "الملوِّث يدفع" واحترام سيادة الدول ومسؤولية الأطراف المشتركة بين الأجيال، فضلاً عن مبدأي المساواة والعدل. وعلاوة على ذلك، ينبغي العمل بسرعة مع حماية سلامة الآليات القائمة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

٢- القضايا الرئيسية التي تتطلب مزيداً من الدراسة

٤٥- تم الإعراب عن آراء متنوعة بشأن عدة مسائل ينبغي معالجتها في سياق النظر في خيارات محددة تتعلق بنهج السياسات والحوافز الإيجابية، وربما في إطار المفاوضات المتعلقة بالتعاون الدولي المستقبلي في مجال تغير المناخ. وترتبط هذه المسائل أساساً بخيارات التمويل التي ترد مناقشتها في الفقرات ٧٣ إلى ٨٦. وتتمثل المسائل الرئيسية على وجه الخصوص في ما يلي:

(أ) ما إذا أمكن استعمال الأرصدة المحصلة من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الأول للوفاء بالتزاماتها بخفض الانبعاثات؛

(ب) ما إذا كان ينبغي استخدام الآليات القائمة على أساس السوق لتقديم الحوافز الإيجابية (كالآليات المستقلة أو بالترابط مع الموارد المالية غير القائمة على أساس السوق) وما إذا كان بإمكانها أن تكفل التمويل الحقيقي والمستدام للإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية؛

(ج) ما إذا كان ينبغي لأي ترتيب يتخذ في المستقبل بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية أن يكافئ أيضاً البلدان التي بذلت جهوداً من أجل الحفاظ على غاباتها ومخزوناتها من الكربون وجعلها مستقرة؛

(د) ما إذا كان يمكن استعمال أي مدخرات من الكربون كنتيجة لمشاريع الإجراءات المبكرة في إطار الصفقات الآجلة أو آلية أخرى ذات صلة.

---

(١٩) FCCC/SBSTA/2007/Misc.2 و Add.1.

٤٦- وتشمل المسائل الأخرى التي يمكن القيام بعمل إضافي بشأنها ما يلي:

(أ) منهجيات لتقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات ورصدها والتحقق منها (الفقرات ٤٧ إلى ٥٠ و٦٣ إلى ٦٥)؛

(ب) مسألة ما إذا كان ينبغي أن يشمل أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية إجمالي الانبعاثات أم صافيها (الفقرتان ٥١ و٥٢)؛

(ج) مسألة ما إذا كان ينبغي تغطية غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية (الفقرة ٥٣)؛

(د) تحديد خط أساس مرجعي (الفقرات ٥٤ إلى ٥٧)؛

(هـ) نطاق التنفيذ (الفقرات ٥٨ إلى ٦١)؛

(و) المسائل المتصلة بالتعاريف (الفقرة ٦٢)؛

(ز) الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات (الفقرات ٦٦ إلى ٧٠)؛

(ح) الدوام والتسرب (الفقرتان ٧١ و٧٢).

٣- المتطلبات التقنية والمنهجية

منهجيات تقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات

٤٧- يتطلب تنفيذ نهج السياسات والحوافز الإيجابية طرائق متينة وموثوقاً بها لتقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. ويستلزم هذا الأمر، ضمن جملة أمور، وضع قوائم جرد الغابات؛ وتحديد معدلات إزالة الغابات؛ وتحديد المساحة المغطاة بالغابات أو الغطاء الحرجي، بما في ذلك معدلات تغيرها؛ وتقدير مخزونات الكربون حسب نوع الغابة أو موطن العناصر الإحيائية، فضلاً عن التغيرات في تلك المخزونات. وينبغي تطبيق هذه الطرائق باستمرار على مر الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين مدى توافر البيانات لزيادة فهم معدلات الإزالة الفعلية للغابات على الصعيدين الوطني والعالمي.

٤٨- وكما كان الشأن خلال حلقة العمل الأولى، اتفق المشاركون بصفة عامة على أن الطرائق والأدوات المتاحة متينة بما يكفي لتقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات بقدر مقبول من اليقين. وتوفر إرشادات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الممارسة الجيدة فيما يتعلق باستخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والحراجة والمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦ أساساً معقولاً لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات ومستويات انخفاضها على الصعيد الوطني وعلى أساس سنوي، وينبغي بالتالي اعتمادها كأساس منهجي لهذا الغرض. وسيتيح ذلك لجميع الأطراف الشروع فوراً في إعداد التقديرات اللازمة للانبعاثات.

٤٩- غـــير أن منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تضم مستويات تتفاوت من حيث التعقيد (المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث). ويعطي المستويان الأعليان نتائج أكثر دقة ولكنهما يتطلبان قـــدراً أكبر من البيانات الخاصة بالبلد. ولوحظ أنه يحبَّذ، كحد أدنى، اعتماد نهج قائم على المستوى الثاني، لأن ذلك من شأنه أن يتيح تقييم مستويات خفض الانبعاثات بناءً على البيانات الوطنية بدل البيانات الافتراضية. ومع ذلـــك، ينبغي إيلاء مزيد من العناية لمسألة اختيار المستويات. وقد أبرز بعض المشاركين أن عدم توافر البيانات لاعتماد المستويين الأعليين أو لتقدير مخزونات الكربون في جميع المجمعات ينبغي ألاّ يشكل عائقاً أمام أي بلد يود المشاركة في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، طالما كانت تقديرات الانبعاثات "حذرة". ورغم أن البيانات التي يتطلبها النهج الحذر أقل بكثير من تلك التي يتطلبها النهج القائم على الدقة العالية، فإنه يُتوقع أن تُبذَل جهود لتحسين دقة التقديرات بمرور الوقت.

٥٠- وشـــدد أحد المشاركين على أنه، إذا شكلت منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أساس تقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، في سياق أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، فلا بد من إيلاء مزيد من العناية للتصنيف الحالي للأراضي المدارة وغير المدارة.

إجمالي الانبعاثات أو صافيها

٥١- اقترح بعض المشاركين أن ما يجب أن يكفله أي نهج منهجي يجري اختياره (انظر الفقرتين ٤٨ و٤٩) هو أن الخسائر الوحيدة الواجب أخذها في الاعتبار في تقدير الانبعاثات هي خسائر الكربون الناتجة عن إزالة الغابات ولـــيس أي مكاســـب محتملة من الكربون تنتج عن الاستخدامات اللاحقة للأراضي، كما هو الحال في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦ المتعلقة بفئات تحويل الأراضي، التي تركز على التغيرات في مخزونات الكربون.

٥٢- كمـــا أُشير إلى أنه ينبغي، حسب النهج الإجمالي المتبع في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، تلافي أي حساب مزدوج محتمل للكربون المحتبس كنتيجة لمشاريع التحريج/إعادة التحريج التي تندرج في إطار آلية التنمية النظيفة.

تغطية غازات الدفيئة

٥٣- تســـتند معظم النهج المقترحة إلى تقدير جميع غازات الدفيئة لتغطية الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات تغطية شاملة لا تغفل مصادر الانبعاثات التي قد تكون هامة (مثل انبعاثات غاز الميثان من الأراضي الخثية). ولا تغطي النهج الأخرى سوى مستويات انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما دام أن انخفاض الغازات غير ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يتحقـــق كذلك بمجرد تغيير الممارسات في مجال إدارة استخدام الأراضي الجديدة بعد إزالة الغابات.

تحديد خط أساس مرجعي[٢٠]

٥٤- ثمة نهج مختلفة لتحديد خط أساس مرجعي تقاس على أساسه مستويات انخفاض الانبعاثات. ويمكن تصنيفها بصفة عامة على النحو التالي:

(أ) خطوط أساس مرجعية قائمة على المعدلات المسجلة تاريخياً في مجال إزالة الغابات. يمكن إرساء هذه الخطوط على أساس فترة تاريخية معينة (مثلاً ١٠ سنوات) يُختار منها عدد معين من السنوات النموذجية لتحديد معدل مرجعي. وكبديل، يمكن إرساء معدل مرجعي على أساس فترة مرجعية تاريخية يختار لها عدد من السنوات يشكل الحد الأدنى (مثلاً خمس سنوات). وستكفل هذه النهج عدم إرساء خطوط الأساس على افتراضات نظرية أو تطورات مقبلة. على أن خطوط الأساس هذه تطرح بعض التحديات أيضاً، منها مثلاً أنها تستند حصراً إلى دوافع إزالة الغابات في الماضي ولا تأخذ في الاعتبار أي انخفاض محتمل في الانبعاثات في المستقبل، بما في ذلك الجهود الجارية و/أو التي ستجري في المستقبل للحفاظ على الغابات، وغير ذلك من تدابير الحد من إزالة الغابات التي ستحدث أيضاً دون أي ترتيب يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. هذا علاوة على أن خطوط الأساس التي يتم وضعها على أساس معدلات تاريخية صرفة في مجال إزالة الغابات قد تصعِّب مشاركة البلدان التي سجلت تاريخياً معدلات متدنية في ذلك المجال.

(ب) خطوط أساس مرجعية قائمة على إسقاطات. ستأخذ هذه الخطوط في الاعتبار الاتجاهات المحتملة في المستقبل، بما في ذلك أي سياسات قد يجري تنفيذها في المستقبل. وستستفيد خطوط الأساس التي يتم وضعها على هذا الأساس من تحسُّن المعارف المتعلقة بدوافع إزالة الغابات وتحسُّن القدرات على القيام بتنبؤات، وقد تسمح كذلك بأخذ الأساليب الحالية والمستقبلية لمواجهة دوافع إزالة الغابات في الاعتبار. وستتيح خطوط الأساس المسقطة أيضاً إمكانيات أفضل للأطراف التي لديها معدلات متدنية في مجال إزالة الغابات للمشاركة في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. غير أنه تم الإعراب عن مخاوف بشأن الطابع النظري لهذه الخطوط المسقطة وخطر "تضخيمها".

٥٥- كما تم تحديد خيارات أخرى لوضع خطوط الأساس المرجعية، وتتطلب هذه الخيارات مزيداً من الدراسة. ويمكن أن تشمل الجمع بين المعدلات المسجلة تاريخياً في مجال إزالة الغابات والإسقاطات، أو خطوط الأساس الموحدة، أو خطوط الأساس في سياق نهج تخزين الكربون.

٥٦- واقترح بعض المشاركين استعمال "عامل التكيف مع التنمية" في إطار تحديد خط الأساس المرجعي لمراعاة الظروف الوطنية ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة. وسيشكل تعريف هذا العامل محور البحث في المستقبل.

---

(٢٠) استُعملت مصطلحات مختلفة من قبل المشاركين في هذا السياق، مثل "خطوط الأساس"، و"سيناريوهات مرجعية"، "معدلات مرجعية للانبعاثات"، وما إلى ذلك. ومن باب التلخيص، يُستعمَل هنا مصطلح "خط الأساس المرجعي". ولا يشكل هذا حكماً مسبقاً على المصطلحات التي قد تُختار في سياق أي ترتيب في المستقبل يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية.

٥٧- وتشمل المسائل الأخرى المتعلقة بتحديد خطوط الأساس المرجعية كيفية مراعاة أي جهود بذلتها الأطراف مؤخراً لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات ("الإجراءات المبكرة") في خط الأساس المرجعي؛ وكيفية التمييز بين نهاية خط الأساس وبدء الإجراءات المبكرة؛ وكيفية معاملة الأطراف التي سجلت تاريخياً معدلات متدنية في مجال إزالة الغابات. وبالمثل، قد يلزم تنقيح خط الأساس المرجعي متى تم وضع ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، لأخذ أي انخفاضات حصلت كنتيجة لهذا الترتيب في الاعتبار (على غرار ما حدث مع الأحكام المنصوص عليها في آلية التنمية النظيفة).

نطاق التنفيذ

٥٨- يمكن تنفيذ إجراءات لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتقدير الانبعاثات والإبلاغ عنها وتحديد خطوط الأساس المرجعية إما على الصعيد الوطني أو على صعيد المشروع. وقد ارتأى بعض المشاركين أن اعتماد نهج على الصعيد الوطني سيكفل التغطية الكاملة والشاملة وسيحد من إمكانية وقوع تسرب داخل البلد. كما أُفيد بأن اعتماد نهج وطني سيسمح مع ذلك بتنفيذ الأنشطة على صعيد المشاريع، على أن تُحتَسب على الصعيد الوطني، أي باستخدام "نهج تجميعي".

٥٩- ورأى مشاركون آخرون أن هناك مزايا في استخدام نهج يتخذ المشروع أو المجتمع المحلي كأساس، لدواعي المرونة ولأن من الأسهل التحقق من النتائج المحصلة على هذا الأساس وتعقبها. وقد يتيح ذلك أيضاً التغلب العوائق التي قد تعترض المشاركة في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه صعوبات في إعداد قوائمها الوطنية لجرد غازات الدفيئة وفقاً للمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (وبخاصة إذا كان المستويان الأعليان مطلوبين).

٦٠- وأفاد بعض المشاركين أن اعتماد نهج يتخذ المشروع كأساس من شأنه أيضاً أن يزيد إمكانية إشراك القطاع الخاص ويتيح قدراً أكبر من مشاركة المجتمعات المحلية التي تود القيام بأنشطة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. ويمكن لهذا النهج أن يتفادى التحديات المحتملة المرتبطة بتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تقليص الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على الصعيد الوطني في البلدان التي لديها هياكل حكم ضعيفة. غير أن النهج الذي يتخذ المشروع كأساس سيتطلب التوسع أكثر في كيفية معالجة مسألة التسرب على الصعيد الوطني.

٦١- وناقش المشاركون أيضاً مسألة وتيرة حساب الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات أو تقييمها. واقترح البعض حسابها سنوياً، بينما اقترح آخرون القيام بذلك بوتيرة أقل.

المسائل المتصلة بالتعاريف

٦٢- ناقش المشاركون مسألة ما إذا كان ينبغي وضع تعاريف مشتركة أم خاصة بالبلدان. ومن شأن استخدام التعاريف المشتركة أن يعزز التناسق وقابلية المقارنة بين البلدان. كما اقتُرِح استخدام تعاريف وطنية خاصة بالغابات وإزالة الغابات وفقاً للممارسات الحالية والسابقة لإعداد قوائم الجرد الوطنية (في الصيغة التي أُبلِغت إلى هيئات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو منظمة الأغذية والزراعة) لأن هذا الأمر سيمكِّن

الأطـــراف من إدراج أو استبعاد عناصر مختلفة من نهجها لتقدير انخفاض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات مثل تدهور الغابات والغازات غير ثاني أكسيد الكربون، اعتماداً، حسب الاقتضاء، على النهج المتبعة سابقاً.

الرصد والتحقق

٦٣- سيتطلب أي ترتيب دولي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية إجراءات صارمة ومتينة وموثوق بها للرصد والتحقق إذا أريد تقييم النتائج التي تحققها الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن هذه الإجراءات ينبغي أن تكون شفافة ودقيقة قدر الإمكان وأن تتيح إمكانية تكرار النتائج وتحقيق التناسق في عملية الرصد.

٦٤- وبينما اعتُبر الاستشعار عن بعد طريقة مهمة يمكن التحقق منها لرصد مساحة الغابات والغطاء الحرجي ومـــا يطرأ عليهما من تغيرات، شدد بعض المشاركين على أن الاستشعار عن بعد لا يمكن أن يوفر بيانات بشأن مخـــزونات الكربون وأشاروا إلى ضرورة مزاوجة هذه الطريقة مع عملية التحقق من البيانات على أرض الميدان وقوائم جرد مخزونات الكربون الموثوق بها. وفيما يتعلق على وجه الخصوص بعملية التحقق من البيانات على أرض الميدان، أشير إلى التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عملية أخذ العينات.

٦٥- وبخصوص التحقق، اقترح بعض المشاركين إجراء استعراضات دورية مستقلة تنسقها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو عمليات تفتيش مستقلة. وستشمل هذه الاستعراضات انخفاضات الانبعاثات المُبلَغ عنها خلال فترات زمنية محددة. واقترح بعض المشاركين أيضاً إجراء استعراض وتنقيح دوريين لخط الأساس المرجعي (مثلاً كل ثلاث سنوات).

الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات

٦٦- ثمـــة إدراك مشـــترك لأهمية تدهور الغابات ولقيمة معدلات ذلك التدهور (حتى في البلدان التي تتدنى فيها معدلات إزالة الغابات) ولكون تدهور الغابات، يمكن أن يؤدي إلى إحداث كميات هائلة من الانبعاثات بالرغم من أنـــه لا يشكل تغيراً في استخدام الأراضي. لذلك، سُلِّم عموما بضرورة النظر في مسألة تدهور الغابات إلى جانب قضـــية إزالتها. وأشار أحد المشاركين إلى أن تدهور الغابات قد يؤدي إلى إزالتها، ولكنه قد لا يشكل دائماً عاملاً منذراً لها.

٦٧- وأبرز بعض المشاركين أهمية النظر في مسألة تدهور الغابات في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عـــن إزالة الغابات في البلدان النامية لأن هذا الأمر سيساهم في كمال الترتيب وشموليته وسييسر مشاركة أوسع نطاقاً من قبل الأطراف، بما في ذلك تلك التي لديها معدلات متدنية في مجال إزالة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون النظر في مسألة تدهور الغابات في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية ذا صلة بمعالجة قضية تحويل غابة رئيسية إلى غابة ثانوية أو مزارع.

٦٨- كمـــا تم التشـــديد على أهمية النظر في مسألة تدهور الغابات حتى لا يؤدي أي ترتيب إلى خلق حوافز منحرفة تسمح بتدهور الغابات إلى ما دون عتبة الإزالة، وبالتالي تمكين الأطراف من الاستفادة من منافع عدم إزالة الغابات.

٦٩- غـــير أن بعض المشاركين حذروا من أن تقدير الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات والتحقق منها أمر يتسم بالتعقيد ويطرح تحديات عديدة، مثلاً من حيث التعاريف والمنهجيات والرصد، وفي تقدير المعدلات المرجعية التاريخـــية. وأُعرِب عن ضرورة النظر في المسائل المتصلة بالتعاريف؛ ويمكن التماس المساعدة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في هذا الصدد. وتمت الإشارة في نفس الوقت إلى أن النظر في المسائل المتصلة بالتعاريف قـــد لا يكون مطلوباً، توقفاً على النهج المنهجية المستخدمة. فعلى سبيل المثال، قد لا تعتمد النهج المنهجية التي تركز على تقدير مخزونات الكربون على نطاق مساحة معينة من الأراضي عبر الزمن، والتي تقدر مباشرة ارتفاعات أو انخفاضات مخزونات الكربون عبر الزمن، على تعاريف دقيقة.

٧٠- وفي ضوء التحديات التي جرى تحديدها، ارتأى المشاركون ضرورة استكشاف الجوانب التقنية والمنهجية لرصـــد تدهور الغابات، بما في ذلك تقييم الفعالية من حيث التكلفة، ومواصلة تطوير تكنولوجيات الرصد. كما اقترحوا إمكانية دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للقيام بعمل منهجي إضافي وتقديم مبادئ توجيهية بشأن رصد الانبعاثات وتقديرها.

الدوام والتسرب

٧١- تحـــتاج مســـألتا الـــدوام (انظر أيضاً الفقرة ٨٤) والتسرب لمزيد من البحث والتناول. ذلك أن لنهج السياسات والحوافز الإيجابية المختلفة آثاراً مختلفة فيما يتعلق بإمكانيات التسرب والدوام.

٧٢- وأشار بعض المشاركين إلى إمكانية تقليل التسرب إلى أدنى درجة من خلال النهج التي تركز على المستوى الوطني (بالمقارنة مع النهج التي تتخذ المشاريع كأساس)، ومن خلال التغطية الواسعة للمناطق الحرجية والمشاركة الواســـعة للأطراف وتعريف أوسع نطاقاً لمسألة إزالة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تقل أهمية التسرب في أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية لا يرتبط بسوق الكربون.

٤- خيارات تمويل دعم الحوافز الإيجابية

٧٣- اقترح المشاركون إنشاء صناديق أو آليات مالية جديدة لمساعدة البلدان النامية في خفض الانبعاثات الناتجة عـــن إزالة الغابات. وتوجد عدة مصادر مختلفة ومحتملة لتمويل الأنشطة الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. ويمكن بشكل عام جمعها في فئتين رئيسيتين: الآليات القائمة على السوق والموارد المالية غير القائمة على السوق.

٧٤- ويمكن أن تشمل الآليات القائمة على السوق ما يلي:

(أ) المتاجرة بأرصدة الكربون؛

(ب) آلية تنمية نظيفة برنامجية و/أو قطاعية تتخذ المشاريع كأساس؛

(ج) المقايضة (شيء مماثل لنهج السوق القائمة ولكن يمكن الأداء عن الأرصدة بمقابل غير نقدي، مثل إلغاء الديون ومنح فرص للتجارة والتوظيف وما إلى ذلك)؛

(د) دفع مقابل عن خدمات النظام الإيكولوجي؛

(هـ) رسوم على وحدات انخفاض الانبعاثات الصادرة أو وحدات الكميات المحددة المتاجرة أولاً في سوق الكربون. وقد تم إبراز طابع التعقيد الذي تتسم به مناقشة هذه الرسوم والاتفاق عليها.

٧٥- ويمكن أن تشمل الموارد المالية غير القائمة على منطق السوق ما يلي:

(أ) المساعدة الإنمائية الخارجية؛

(ب) التبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) رعاية/مِنح من القطاع الخاص؛

(د) موارد مالية جديدة وإضافية محتملة في إطار الاتفاقية؛

(هـ) الصناديق المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها (مثل الصندوق الخاص لتغير المناخ وصندوق التكيف) والصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية؛

(و) ضرائب على السلع والخدمات التي يستخدم فيها الكربون بكثافة. وقد تم إبراز طابع التعقيد الذي تتسم به مناقشة هذه الضرائب والاتفاق عليها.

٧٦- واتفق المشاركون على أنه ينبغي تقديم التمويل لخفض الانبعاثات خفضاً فعلياً وخفضاً يمكن إثباته في الغابات الموجودة على أساس وطني و/أو مشاريع محددة حسب اختيار النهج المتبع في مجال السياسات. ويمكن أن تشمل الأنشطة الأخرى الممولة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والأنشطة النموذجية.

٧٧- وساد اتفاق عام بشأن استخدام الموارد المالية غير القائمة على السوق، باستثناء تلك التي وردت الإشارة إليها في الفقرة ٧٥ (و). غير أن المشاركين حذروا من أن التمويل من المصادر التي لا تعتمد على السوق سيكون محدوداً بوجه عام. وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية (الفقرة ٧٥ (هـ))، أفاد بعض المشاركين بأنه سيلزم توفير إرشادات إضافية للمرفق. كما تم التشديد على أهمية فهم ما المقصود بنهج غير قائم على السوق ونهج قائم على السوق بشكل واضح. وكيفية استخدام آليات السوق. وقد قدم المشاركون آراء بشأن الميزات والعيوب النسبية لكل خيار من خيارات التمويل.

٧٨- وأفاد المشاركون الداعمون لفكرة وضع نهج قائمة على السوق تستخدم خلالها الأرصدة المحصلة من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية للوفاء بالتزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول في إطار نظام يجري وضعه في المستقبل، بما يلي:

(أ) بما أن مصادر التمويل التقليدية لم تكن متاحة على نطاق كاف، فمن الضروري كفالة استدامة الموارد المالية لمعالجة مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على المدى الطويل؛

(ب) لا تتوافر لخيارات التمويل غير القائمة على السوق (مثل التبرعات والصناديق الاستئمانية) إمكانيات الوصول إلى الأسواق، مما يجعلها غير جذابة للمستثمرين. وقد لا يحصل أي صندوق ممول من التبرعات على الموارد اللازمة بسبب أولويات الحكومة الأخرى المنافسة؛

(ج) يمكن أن تيسر النهج القائمة على السوق إشراك القطاع الخاص وضمان مشاركته في النهج الإقليمية والوطنية التي تتخذ المشاريع كأساس؛

(د) ستتطلب الخيارات القائمة على السوق نظماً متينة لحساب الكربون. وإذا تم وضع هذه النظم، فمن المرجح أن تزداد مصداقية انخفاض الانبعاثات وتؤدي إلى رفع قيمة الأرصدة الناتجة عن ذلك.

٧٩- وأشار المشاركون الذين لم يدعموا فكرة استعمال الأرصدة المحصلة من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية للوفاء بالتزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى أن النهج غير القائمة على السوق:

(أ) لا تخفض سعر الكربون الموجود القابل للاتجار به؛

(ب) لا تحول الموارد المالية عن المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة (الطاقة والنقل) التي تشكل المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة والتي ينبغي خفضها لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المنصوص عليها في الاتفاقية؛

(ج) لا تعيد فتح المناقشات بشأن اتفاقات مراكش؛

(د) بما أنها لا ترتبط بآلية التنمية النظيفة، فإنها تخفف الضغط على الأطراف المدرجة في المرفق الأول لزيادة أهدافها بقدر هام على أساس التخفيضات التعويضية مقابل الأرصدة المحصلة من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.

٨٠- وتفاوتت الآراء بخصوص ما إذا كان ينبغي أن يشمل التمويل صيانة المناطق الحرجية القائمة والحفاظ على استقرارها على أساس وطني وصيانة مخزونات كربون الغابات التي تشكل خط الأساس وزيادتها من خلال سياسات وأنشطة للمحافظة عليها.

٨١- وأشار المشاركون الذين اقترحوا ألاّ تشمل نهج السياسات والحوافز الإيجابية سوى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات إلى أن التعويض عن جهود المحافظة لا يشكل جزءاً من ولاية مناقشة نهج السياسات والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، وقد يحول الموارد عن المسألة الحقيقية، ألا وهي خفض انبعاثات غازات الدفيئة الحالية. وأفادوا أيضاً بأن ولاية النظر في الحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات لا تشمل الحفاظ على استقرار تلك الانبعاثات (من خلال صندوق للحفاظ على الاستقرار) أو أنشطة التحريج وإعادة التحريج (المغطاة في إطار آلية التنمية النظيفة)؛ بل تقوم على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات بشكل فعال.

٨٢- وأشار المشاركون الذين اقترحوا أن تعوض الحوافز الإيجابية كذلك عن الحفاظ على استقرار المخزونات القائمة وعن المحافظة على الغطاء الحرجي وزيادته باعتبار ذلك وسيلة لخفض الانبعاثات إلى أن نهجاً يركز على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات يقدم الحوافز فقط للبلدان التي ترتفع فيها معدلات إزالة الغابات. فهذا النهج لن يأخذ في الحسبان البلدان التي بذلت جهوداً لزيادة غطائها الحرجي ومخزوناتها من الكربون. وفي هذا الصدد، سيكون التعويض عن الحفاظ على استقرار المخزونات القائمة والمحافظة عليها بمثابة تأمين ضد أي حافز منحرف للحصول على منافع بخفض الغابات ومخزونات الكربون. وارتأى هؤلاء المشاركون أن إبطاء معدلات إزالة الغابات معادل لإرجاء خفض الانبعاثات إلى وقت لاحق، دون أي انخفاض حقيقي في الانبعاثات. ولذلك ارتأوا أيضاً أن البلدان التي نفذت تدابير قوية للمحافظة ينبغي أن تحصل كذلك على التعويض الملائم لما قامت به من مبادرات للمحافظة على مخزونات الكربون.

٨٣- وساد تفاهم على أن باعتماد نهج أسواق الكربون لتقديم الحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، يحتم تلبية العرض الجديد للأرصدة بطلب جديد. ويمكن إنشاء طلب جديد بزيادة التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول بخفض الانبعاثات. وقال بعض المشاركين إنه سيكون من المنصف، بحكم مبدأ التناسب أن تخصص السياسات الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ حصة من العائدات المتاحة لمعالجة مصدر الانبعاثات هذا بما يتناسب وحصة الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في الانبعاثات العالمية.

٨٤- وترتبط تفاصيل آلية التمويل في إطار أي ترتيب متعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية أيضاً بكيفية كفالة الدوام. وقد اقتُرحت في هذا الصدد عدة طرق لمعالجة مسألة الدوام من بينها الهياكل الاستئمانية؛ والاستفادة من الخبرات المكتسبة من تنفيذ المشاريع بموجب بروتوكول كيوتو (مثل مشاريع التحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة)؛ والآليات المصرفية؛ وترحيل الفترة المرجعية؛ والأرصدة المؤقتة.

٨٥- وأشار عدة مشاركين إلى استعراض ستيرن المتعلق باقتصاديات تغير المناخ، والذي أفاد بأن حفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات يمكن أن يشكل خياراً رخيصاً جداً بل إنه قد يوفر أموالاً بالمقارنة مع خيارات أخرى لخفض غازات الدفيئة[٢١]. غير أن أحد المشاركين أشار إلى أن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات قد لا يكون أرخص الخيارات المتاحة وأسهلها. وبالإضافة إلى ذلك، شدد على أنه من المهم ألاّ تحوِّل المناقشات بشأن هذه المسألة التركيز عن المناقشات المتعلقة بالقطاعات والسياسات الأخرى، مثل الطاقة واعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة التي تخفض الانبعاثات بشكل دائم.

٨٦- وفيما يتعلق بأحكام الاتفاقيات الأخرى وعمل المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف (مثل منظمة التجارة العالمية)، أعربت إحدى المشاركات عن آراء بلدها بشأن ضرورة أخذ الاختلاف المفاهيمي بين مصطلحي "دفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي" و"دفع مقابل الخدمات البيئية".

---

(٢١) يمكن الاطلاع عليها في <http://www.hm-treasury.gov.uk/media/8F1/6C/ch9.pdf>.

خامسا – الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها للمضي قدماً بالعملية

ألف – المسائل ذات الصلة

٨٧- حصل اتفاق عام بشأن المسائل التالية:

(أ) ينبغي للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن تحرز تقدماً هائلاً في عملها خلال دورتها السادسة والعشرين. وفي هذا الصدد، رئي أن من المهم عدم تقديم أي عناصر رئيسية جديدة للنظر فيها أثناء أو بعد انعقاد الدورة السادسة والعشرين للهيئة وذلك بغية أدائها للولاية التي أسندها إليها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة؛

(ب) يمكن تعزيز مسألة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية في سياق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال نهج السياسات والحوافز الإيجابية، ومن خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة داخل وخارج العملية. وأثناء ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لضرورة كفالة أوسع مشاركة ممكنة للبلدان النامية مع الإقرار بالظروف الوطنية المتنوعة لهذه البلدان؛

(ج) سيقتضي الأمر الشروع مبكراً في تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمشاريع النموذجية لتيسير الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتنفيذ ما قد تتفق عليه الأطراف من خيار (خيارات).

باء – العملية الممكنة للنظر في المسائل قبل الدورة السابعة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٨٨- يمكن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن تعد في دورتها السادسة والعشرين مشروع مقرر يُحال إلى مؤتمر الأطراف ليعتمده في دورته الثالثة عشرة. ويمكن أن يشمل هذا المقرر العناصر التالية:

(أ) الشروع في الأنشطة المنمية للقدرات المتعلقة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات (تُعدل حسب الاقتضاء بناءً على أي مقرر آخر يتخذه مؤتمر الأطراف). وتشمل الأنشطة والمشاريع النموذجية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات اللازمة وفي اكتساب الخبرة بتنفيذ مشاريع تتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. وينبغي أن تفيد هذه الأنشطة من الأنشطة الجارية التي تضطلع بها منظمات دولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، وكذلك من المبادرات ذات الصلة المتمخضة عن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجب أن تدعم هذه الأنشطة قدر الإمكان التنفيذ المحتمل لمجموعة واسعة من نهج السياسات والحوافز الإيجابية التي اقترحها الأطراف. ويمكن أن تقدم الأمانة، بتوجيه من رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، تقارير منتظمة إلى الهيئتين الفرعيتين وإلى مؤتمر الأطراف بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأنشطة بناءً، حسب الاقتضاء، على المعلومات التي تقدمها الأطراف والمنظمات ذات الصلة. وينبغي تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بمشاركة الأطراف ومجموعة وساعة من المنظمات لتنفيذ هذه الأنشطة؛

(ب) اتخـــاذ قـــرار بالعودة إلى المسألة في دورة مقبلة للنظر في مجموعة من نهج السياسات والحوافز الإيجابية، بما في ذلك خيارات التمويل الممكنة والأدوات التقنية والمنهجيات المتاحة واللازمة لتنفيذها. وسيحتاج مؤتمر الأطراف أيضا إلى النظر في كيفية معالجة هذه المسائل في سياق أي مناقشات تتناول التعاون الدولي المقبل بشأن تغير المناخ؛

(ج) التوصية بقيام الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بمزيد من العمل التقني والمنهجي؛

(د) تقديم طلب إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بإنجاز أعمال تتعلق بمنهجيات لتقدير الانـــبعاثات الـــناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان الناميـــة وتقديمها إلى الهيئة الفرعية في إحدى دوراتها المقبلة.

- - - - -